العدد (1620) السنة السابعة - الأثنين (5) تشرين الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

تعدد خيارات الإنسان.. مسؤولية من؟

د. مهدي صالح دواي

من أهم القضايا التي طرحها الأدب التنموي المعاصر مسألة تعدد خيارات الإنسان، لما تتضمنه من حقائق مجربة لكيفية تعايش الإنسان في بيئات متغيرة ومتداخلة على مستوى المجتمع المحلي وامتداداته الخارجية في عصر ما بعد الصناعة، وحقيقة الأمر إن مسألة تعدد الخيارات قد أقرتها الديانات السماوية في سياق إكرام الإنسان وإعلاء شأنه، وهو يحمل رسالة عظيمة تتطلب المزيد من الفهم لفلسفات الخلق والحياة والانبعاث، فالطبيعة البشرية الفانية للفرد تحتم عليه استثمار قواه المتنوعة على الوجه الأكمل لضمان تحقيق الذات واعتمار الأرض وتجسيد الهوية الحضارية لوجوده. وتنسحب تلك الرؤى (ولو بقدر التنظير) على كل ما جاءت به الحضارات القديمة بأفكارها الطوباوية والواقعية، وإذا كانت تلك البدايات قد امتزجت بحقائق الدين والفلسفة واللاهوت، فإن التعاطي مع هذا المفهوم المعاصر قد أصبح يمثل معيارا دوليا لمدى تطور الشعوب أفرادا ومؤسسات وحكومات، فتوسيع خيارات الفرد يمكن أن تقود إلى رفع مستوى إنتاجيته الفكرية والعملية، والى تأمين حرية التعبير عن آرائه، والى الثقة العالية بالنفس، والقدرة على الابتكار والإبداع، وجملة هذه المزايا وغيرها تجعل من المورد البشري في حراك دائم نحو الارتقاء والتألق.

فما نشهده اليوم من طفرات علمية واقتصادية وثقافية لا يمكن أن تتأتى من أنماط تقليدية للعمل، بل إن هنالك جهودا كبيرة تبذل لاستثمار المورد البشري وفقا لمعطيات العصر ومتغيراته المتسارعة، ففكرة (السوبرمان) الكارتونية أصبحت اقرب للواقع من الخيال في ظل تحول ادوار ومدارك النشاط الإنساني، فكان لزاما أن يعاد النظر بعلاقة الإنسان بالمكان والزمان، إذ أن الثورة العلمية والتكنولوجية في مجال الاتصالات أصبحت كفيلة بتأسيس أنواع متعددة من التخطيط والإدارة والتنبؤ وصولا لما هو ابعد من القضايا المحلية والإقليمية، وتبعا لذلك أصبحت عناصر السبق الدولي تقوم على مدى استثمار رأس المال البشري، وهذا لا يتم إلا من خلال إطلاق قواه الكامنة عن طريق فتح خياراته نحو التعلم والعمل والتواصل.

ومنذ عام ١٩٩٠ اهتم (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة) بإظهار مفاهيم جديدة للتنمية البشرية قائمة على أدلة رئيسية وفرعية ترتكز على قاعدة بيانات واسعة تعامل إحصائيا وتحلل نتائجها وصولا إلى قياس حالة المجتمعات ومدى فاعليتها في احتضان تنمية بشريه مستديمة، وبهذا النمط تغادر أدبيات التنمية المفاهيم الضيقة للتطور، لتنتقل إلى آفاق أوسع أصبحت بموجبها التنمية عملية متواصلة لتوسيع قدرات الناس لأكثر من كونها زيادة منفعة، أو رفاها اقتصاديا، أو إشباع حاجات، وبهذا المعنى تشكلت للتنمية البشرية أبعاد عدة أهمها : التمكين، الإنصاف، الاستدامة، المشاركة، الحرية، فما أحوجنا لإرساء الذات الايجابية في ظل العديد من التراكمات السلبية الموروثة والمكتسبة عبر عقود عقيمة كان للفرد العراقي فيها خيارات أحادية، قادت بالتالي إلى تهميش الفعاليات العراقية بمسمياتها المتعددة، فأصبح العراقي يوصف بالمستهلك الشره بديلا عن المنتج المبدع، والمتلقي للأفكار بديلا عن المؤسس لها، والمنبهر المتفرج على الغير بديلا عن المبتكر الرائد، وجملة هذه التداعيات قد انعكست سلبا على المؤشرات الكلية للاقتصاد العراقي، وأنماط العمل فيه، فأصبحت سمات التبعية والفجوات الغذائية والتجارية والتكنولوجية الأكثر توصيفا للاقتصاد العراقي. إذن لابد من خطوط شروع جديدة لانطلاقة الشخصية العراقية، وهذا يتطلب إعادة قراءة موضوعية للإنسان العراقي بعدما عانى الكثير، فلا جدوى من موازنات فلكية من دون إجراء تلك المراجعات والقرارات لمجمل الفعاليات داخل العراق، وعلى هذا الأساس يمكن اعتماد عدة عناوين يمكن أن تتحدد من خلالها مسؤوليات الأطراف كافة.

تعزيز لغة الأرقام

ففي عصر تحليل المعلومات لا يمكن أن تضع حلول من دون قاعدة بيانات رقمية للظواهر موضوع الدراسة، فإطلاق تقرير التنمية البشرية في العراق لعام ٢٠٠٩ سيسهم حتما في تحفيز الباحثين نحو المزيد من التحليل والتخطيط ورسم السياسات، ويمكن بهذا الإطار الاستفادة القصوى من فعالية التعداد السكاني العام في تأسيس انطلاقة لوضع دراسات ديموغرافية وسيكولوجية واجتماعية واقتصادية تدفع بالمجتمع نحو الواقع والمنطق والعقلانية بدلا من عشوائية القرارات وشعارات الجدران الملونة، فكل ما في العالم أصبح رقميا حتى الظواهر غير المادية باتت تتعامل بلغة الأرقام فهذه اللغة أصبحت أكثر صدقا وتوصيفا من أنماط التحليل الخطابية.

التعليم.. ثم التعليم

فالتعليم ينبغي ان يكون مستمرا ونوعيا وابتكاريا لتطوير اللغة الحوارية للفرد العراقي بدلا عن أنماط التعليم المثيرة للخجل والمنكفئة على الذات، وعلى صلة بذلك تطوير البحث العلمي نوعيا من خلال وضع معايير وتقاليد خاصة لهذا الجانب الحيوي، ويرافق ذلك تأمين درجة قصوى من البعثات والإيفادات وتسهيلات السفر المدعومة لإدماج الشخصية العراقية (الأحادية الجانب) في الحواضر العربية والعالمية، فالملاحظ أن الدول المتقدمة تراهن بقوة على جدوى تلاقح الأفكار وفهم الآخر من اجل ترصين مكاسبها العلمية والثقافية.

إنشاء وتطوير البنى التحتية

إن أكثر ما يلامس الشخصية بعد منظومة العلم هو سمات البيئة المحيطة بها، فكثيرا ما تركن الشخصية عالية التثقيف إلى العبثية في بيئة خدمية غير مواتية، في حين يحدث العكس عندما يجد الإنسان نفسه وسط منظومة معاصرة ومتطورة تحيط بتفاصيل حياته اليومية . فرداءة خدمة الكهرباء وشحة مصادر الوقود وتدهور خطوط النقل قد ساهمت في تكوين شخصية عراقية محبطة وغير مكترثة بعامل الزمن وميالة الى محيطها الصغير (الأسرة) على حساب أدوارها الأخرى، وبمرور الوقت أصبحت تلك الشخصية تطمح إلى تلبية حاجاتها البيولوجية، يرافقها إهمال منظم لأدوار الحياة الأخرى، ما انعكس ذلك سلبا على إيقاع الحياة بشكل عام، من هنا يمكن القول إن بيئة الخيارات المتعددة هي بالأحرى بيئة الخدمات المتعددة والمتطورة مع الزمن.

ومحصلة القول إن أزمة انبعاث المجتمع العراقي المعاصر هي في الحقيقة أزمة البيئات المحيطة به أكثر مما هي أزمة ذات، فالمعروف تاريخيا إن هنالك استعداداً عالياً لدى العراقيين نحو الارتقاء وتحدي الصعاب، وعليه فإن نجاح إي مشروع او برنامج عمل سيكون مرهونا بتعدد خيارات الإنسان العراقي ليكون الرهان عليه رابحا كمحور للتغير نحو الأحسن.

هل أضاع الجدل النخبوي العقيم علاقة القومية بالإسلام؟

في زعمي أن مردَّ الحماسة والقناعة للربط والفك بين الإسلام وبين القومية العربية في النصف الأول من هذا القرن وفي النصف الثاني أيضاً، والذي قرأناه في المقال السابق، يعود للأسباب الأخرى التالية:

شاكر النابلسي

١- كان لا بُدَّ لكي يتحقق مبدأ القومية وتنشط حركتها وتزدهر من، أن ترتبط بحركة تاريخية كبيرة كالحركة الإسلامية، وفي هذا الارتباط ضمان لأمن وطمأنينة ومستقبل كل الأقليات في العالم العربي ومن ضمنهم المسيحيون، وذلك لما يتميز به الإسلام الحقيقي والأصيل، من تسامح مع الأديان الأخرى وصيانة لمعتقداتها.

٢- بعد اشتداد حركة القومية العربية عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى قام بعض المفكرين المسيحيين بالدعوة لها، ففي عام ١٩١٤ قبل بعض المفكرين العرب المسيحيين فكرة ضرورة الإسلام لحركة القومية العربية باعتباره جزءاً منها وسبب عظمتها. وفي عام ١٩٣٠ اعتنق المفكرون المسيحيون القوميون العرب فكرة أن الإسلام كان القوة المحركة التي جاءت للعرب بالمجد. ولعل هذه الجذور المبكرة هي أصل دعوة ربط ميشيل عفلق وقسطنطين زريق وغيرهما من المفكرين المسيحيين بين القومية العربية والإسلام.

٣- إن فصل حركة القومية العربية عن الإسلام يعارض المنطق التاريخي الذي قام عليه الإسلام، خاصة فيما يتعلق بحصر الخلافة في قوم قريش العروبيين منذ العهد الراشدي حتى نهاية العصر الفاطمي في عام ١١٧١ م، ثم استؤنف هذا التكريس القومي للخلافة والرئاسة القرشية القومية في العصر الحديث من خلال حكم العلويين في المغرب، والهاشميين في المشرق.

٤- إن حركة القومية العربية دون ربطها بالإسلام - الذي مجدها تمجيدا تاريخيا قدسيا لذاتها وليس لإنجازاتها لم يسبق لأي أمة أن مُجدت بمثله ((كنتم خير أمة أخرجت للناس)) (آل عمران: ١١٠) - لا تعني شيئا بالنسبة للأغلبية المسلمة في العالم العربي. وكان على المفكرين القوميين من مسيحيين ومسلمين أن يربطوا حركة القومية العربية بالإسلام لكي يجدوا آذاناً صاغية للدعوة لهذه الحركة، وليستندوا إلى أساس تاريخي متين وعميق لهذه الدعوة.

٥- إن الأقلية العربية المسيحية في العالم العربي لن تجد لها حاميا في شدتها غير الإسلام. وقد شهد التاريخ الطويل لعلاقة المسلمين العرب بالمسيحيين العرب أن الصدام الديني الإسلامي المسيحي لم يقع ولم يك سبباً للتحارب بقدر ما كان سبب التحارب الخلاف بين المسلمين والمسيحيين في العالم العربي على مصالح سياسية خارجية. ومن الثابت تاريخياً أن فرنسا التي أنزلت قواتها في عام ١٨٦٠ في بيروت للدفاع عن المسيحيين كانت وراء المذبحة الرهيبة التي حصلت بين المسيحيين والدروز في عام ١٨٦٠. وأن إسرائيل وأطرافا خارجية أخرى في عام ١٩٧٥ كانت وراء الصدام الفلسطيني- اللبناني الذي أدى إلى حرب أهلية مدمرة استمرت خمسة عشر عاما.

إن المحتوى الفكري لحركة القومية العربية قبل بداية القرن العشرين، وقبل قيام المفكرين القوميين العرب من مسلمين ومسيحيين بالتنظير لهذه الحركة كان فارغا من الفكر غير الفكر الذي جاء به الإسلام، وجاء به المفكرون المسلمون على مدار التاريخ. ولم يك في الفكر العربي قبل القرن العشرين غير الفكر الإسلامي.

وعلينا أن نلاحظ أن المفكرين القوميين المسيحيين العرب كانوا أشد حماسة من القوميين المسلمين العرب لربط الحركة القومية بالإسلام. كما علينا أن نلاحظ أن القوميين المسيحيين العرب كانوا من زعماء ومفكري ومنظري الحركة القومية العربية في النصف الثاني من القرن العشرين. ونذكر هنا على سبيل المثال: ميشيل عفلق، أنطون سعادة، قسطنطين زريق، جورج حبش، وديع حداد، نايف حواتمة، جمال الشاعر، شبلي العيسمي، غسان تويني، وغيرهم.

ولعل هذه الصبغة المسيحية لحركة القومية في بلاد الشام على وجه الخصوص كانت سببا من أسباب الخلاف بين القوميين العرب وبين الإسلاميين، فيما لو علمنا أن حركة القومية العربية رُميت من قبل الإسلاميين بتهم كثيرة منها: الجاهلية الجديدة، الغزو الفكري، التعصب القومي، الأفكار المستوردة، محاربة الإسلام، العَلمنة الملعونة.. الخ.

وعندما جاء مفكرون عرب مسيحيون وأضافوا الجديد غير المسبوق إلى الفكر العربي كمفاهيم الحداثة والعَلمانية والديمقراطية وغيرها من المفاهيم العصرية، وجدوا في الفكر الإسلامي معيناً شرقياً غزيراً لجذور هذه المفاهيم، فنهلوا منها وأضافوا إليها، وكوّنوا عجينة الفكر العربي المعاصر الذي ارتكز على مثل هذه المحاور وعلى محاور أخرى مختلفة، فكان الإسلام بذلك قاسما مشتركا في الفكر القومي العربي، وفي الفكر السياسي العربي، وفي الفكر الفلسفي العربي، وفي الفكر الاقتصادي العربي كذلك، وكان من المنطق أن ترتبط حركة القومية بالإسلام على النحو الذي ارتبطت به. وإن لم يك هذا الارتباط يرضي جزءا من المفكرين المسلمين الليبراليين وعامة المفكرين السلفيين في هذا العصر، كما لم يك يرضي دُعاة القومية العَلمانية التي لا تزال فئة صغيرة في المجتمع العربي، لا وزن لها في صناعة القرار السياسي، كما لا وزن لها بين الناس أصحاب المصلحة الحقيقية في التقدم القومي.

ومن المعلوم أن بعض المفكرين المسلمين الليبراليين أمثال خالد محمد خالد، ينكرون مفهوم وفكرة القومية العربية التي عبر عنها خالد بقوله "أنا لا أعرف شيئاً عن القومية العربية، ولكني أعرف أشياء عن الوحدة الإسلامية"، كذلك فقد كان سيّد قطب وجماعة الإخوان المسلمين وأشياخ الدين في الخليج العربي والمغرب من بعده يرمون دعوة القومية العربية بالجاهلية، ويعتبرونها نزعة أوروبية، لا تصلح للمسلمين. والملاحظ أن الربط بين القومية والإسلام كان يأتي في أغلب الأحيان من قبل المفكرين الليبراليين العرب في حين أن المفكرين الإسلاميين من سلفيين وأصوليين، كانوا ينفون في أغلب الأحيان علاقة الإسلام بالقومية العربية، ليقينهم بأن دُعاة القومية العربية هم من العَلمانيين المطالبين بفصل الدين عن الدولة، وهو ما لا يقبلونه.

ومن المعروف أن القوميات الغربية اشتد ساعدها وازدهرت عندما أصبحت جزءاً من الحركة العَلمانية التي كانت من أسباب النهضة الأوروبية. وأن معركة القومية الغربية كانت طويلة مع الكنيسة ومريرة أيضاً، خاصة عندما كشفت عن وجهها العَلماني الذي هدد مصالح الكنيسة المادية والاجتماعية. أما في الشرق فلا يزال الإسلام عميق الجذور ولم تستطع الأفكار القومية الجديدة القادمة من الغرب أن تُحدث فيه ثغرة، والعَلمانيون العرب من مسيحيين ومسلمين لم يستطيعوا حتى الآن وبعد أكثر من قرن ونصف القرن أن يقيموا الدولة القومية في أي جزء من العالم العربي. ويرى بعض المفكرين العَلمانيين الليبراليين أنه لا يمكن الفصل التام بين الإسلام والقومية. وعليه لا يمكن القول أن القومية السياسية العربية الجديدة جاءت نتيجة صراع داخلي أو توتر روحي كان العرب يشعرون به داخل الحضارة العربية الإسلامية. فالأزمة الحقيقية في الشرق العربي ليست في جوهرها أزمة روحية كتلك التي جابهتها المسيحية في الغرب في القرنين السادس والسابع عشر والتي انتهت بالقضاء على وحدة وسلطة الكنيسة، وقيام قوميات ودول أوروبية ذات حكومات عَلمانية.

٦- إن العلاقة التاريخية -كما يراها بعض المفكرين الناصريين- بين الإسلام والقومية العربية هي علاقة "خاصة" وهي علاقة جدلية، انتهت إلى خلق جديد. فكانت الأمة ثمرة تفاعل الإسلام مع تلك الشعوب والمجتمعات والجماعات، وتفاعلها فيما بينها في ظل الإسلام وحمايته تفاعلاً انتهى إلى أن تكون شعبا عربيا واحدا بدلا من شعوب متفرقة، وهكذا أسهم الإسلام في تكوين الأمة العربية.

الناصرية والعلاقة بين الإسلام والقومية

في المرحلة الناصرية (١٩٥٤-١٩٧٠) كانت العلاقة واضحة بين الإسلام والقومية، حيث فصل عبد الناصر بشكل قاطع بين الدين والدولة منذ عام ١٩٦٩ في حديث له للصحافة الأمريكية حيث قال:

"لا نستطيع أن نتصور إقامة الأوطان على أساس الديانات، فتصبح هناك أوطان لا يعيش فيها غير المسلمين، وأوطان لا يعيش فيها غير المسيحيين، وأوطان لا يعيش فيها غير البوذيين، وهكذا. لسوف تكون هناك في كل مكان أعمال تنم عن التعصب.

(من حديثين لعبد الناصر في مجلة "تايم" الأمريكية ٦٩/٦/١٢، وفي جريدة "لوس انجلوس" ١٩٧٠/٢/٣).

كما كانت العلاقة بين القومية والإسلام واضحة في فكر أنصار عبد الناصر من "حركة القوميين العرب" الذين قالوا:

"إن القومية واقع حياة وأن الدين رسالة، وأن القومية وجود والرسالة تصلح جانبا من هذا الوجود، وهكذا فهما مختلفان لكن هذا الاختلاف لا يصل إلى حد التضارب. وتتعارض القومية والدين، عندما يتحول الدين إلى حركة سياسية تنفي الروابط القومية وترتكز على الروابط الدينية، فهذه الروابط لا تكفي وحدها لإثبات الوجود القومي، فالوحدة العربية هي المحرك الأول للأمة العربية وليس الوحدة الدينية.(الحكم دروزة وحامد الجبوري، "مع القومية العربية"، ص١١٥،١١٤.

وراجع كذلك: سهير التل، "حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية"، ص٨٨- ٨٩، ١٢٣- ١٢٤).

كذلك، فقد قال البعثيون منذ زمن طويل:

"إن المحرك الأساسي للعرب في هذه المرحلة من حياتهم هو القومية التي هي كلمة السر التي تستطيع وحدها أن تحرك أوتار قلوبهم، وتنفذ إلى أعماق نفوسهم. وكما استجاب العرب في الماضي لنداء الدين فاستطاعوا أن يحققوا الإصلاح الاقتصادي، فإنهم يستطيعون اليوم تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين وضمان الحرية بين العرب جميعا نتيجة للإيمان القومي وحده.(ميشيل عفلق، "في سبيل البعث"، ص ٨٧-٨٨. وهذا النص كان قد كتب أصلا في عام ١٩٤٦).

وربما كان مفهوم عبد الناصر وأنصاره لعلاقة الإسلام بالدولة القومية من المبادئ المضمرة التي ولدت الصراع بين عبد الناصر وجماعة الإخوان المسلمين في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، حيث أدركوا أن لا مكان لهم في الدولة القومية الناصرية. واستمر هذا الصراع بين الناصريين والقوميين من جهة والإخوان المسلمين من جهة أخرى إلى ما بعد رحيل عبد الناصر.

وفي مرحلة لاحقة، كانت علاقة القومية العربية بالإسلام علاقة ملتبسة غير واضحة في بعض الأحيان خاصة في فكر بعض المفكرين العَلمانيين الليبراليين. فمنهم من قال:

"إن الإسلام ليس بناءً لمدينة الله على الأرض، كما أنه ليس دينا عربيا، ولابُدَّ من وضع حد فاصل بين الدين وبين النظام السياسي العالمي، وإلا حمّلنا الدين ما لا يطيق وما لا يدخل في إطار مهمته، وحمّلنا الواقع السياسي ما لا يحتمل"، (عبد الله عبد الدايم، "في سبيل ثقافة عربية ذاتية"، ص ١١٩).

وهنا نلاحظ أن لا قطع في علاقة الدين بالدولة القومية، ولا فصل نهائيا بين الدين والدولة القومية، وأن التردد في هذا الفصل كان واضحا.

هل العراق بحاجة ماسّة إلى جبهة ديمقراطية واسعة؟

كاظم حبيب

إن المتابعة الدقيقة والمستمرة لما يجري على الساحة السياسية العراقية خلال الفترة التي أعقبت إسقاط النظام الدكتاتوري الفاشي حتى الآن تؤكد بما لا يقبل الشك في أن العراق بحاجة إلى ضمان مسألتين مهمتين، وهما:

١- إنه بحاجة إلى قوى سياسية يسارية ذات نهج ديمقراطي تناضل من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة في المواطنة ورفض التمييز بمختلف أشكاله وصور ظهوره ومكافحة البطالة وتحسين ظروف العمل وحل المسألة الزراعية وتعجيل التوجه صوب التصنيع وبناء قاعدة اقتصادية متينة تستند إلى الموارد الأولية المتوفرة في البلاد، ومنها بشكل خاص النفط الخام والغاز الطبيعي، ومن أجل بناء المجتمع المدني الديمقراطي والدولة المدنية الديمقراطية التي تستند إلى الحياة والمؤسسات الدستورية والبرلمانية والفصل بين السلطات والتداول السلمي الديمقراطي البرلماني للسلطة، وهو بحاجة إلى قوى يسارية متآلفة ومتحالفة وقادرة على تشكيل رقم مهم مؤثر في الحياة السياسية العراقية لا تبقى تتحرك على هامش الحياة السياسية وتكتفي بالتثقيف العام للمجتمع أو تتحرك في مكانها، كما أن من المفروض أن تدرك جميع قوى اليسار في العراق بأن كل قوة منها على انفراد غير قادرة على تحقيق نتائج إيجابية كبيرة، سواء أكان على صعيد الانتخابات العامة، أم على مستوى مجالس المحافظات، أم على صعيد تحقيق أهداف الفئات الاجتماعية الكادحة المنتجة للخيرات المادية والفقيرة والمعوزة لتقديم الدعم والمساعدة لها للخروج من حالة الكفاف أو العيش تحت خطر الفقر الدولي المحدد للدول النامية أو البطالة الهادرة للكرامة.

٢- ولكن الساحة السياسية العراقية بحاجة ماسة حقاً إلى أكثر من ذلك، إنها بحاجة إلى قوى ديمقراطية أخرى أيضا، إلى أحزاب سياسية وطنية ديمقراطية قادرة على تعبئة قوى الوسط ويسار ويمين الوسط في إطار الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة وغيرها من الفئات الاجتماعية، وبمعنى آخر، فالعراق بحاجة إلى أحزاب وطنية ديمقراطية يمكن أن تلتقي في جبهة عريضة مع أحزاب اليسار الوطنية بسبب أهدافهما الوطنية العامة المشتركة وبسبب سعيهما المشترك لصالح إقامة الدولة الديمقراطية البرلمانية والمجتمع المدني الديمقراطي القائم على أساس الحياة الدستورية والدولة المؤسسية والتداول السلمي الديمقراطي للسلطة.

إن الطبقة الوسطى في العراق تتكون لتوها مجدداً بعد أن غيبت عملياً ما يقرب من أربعة عقود وفي الكثير من المجالات الاقتصادية والحياة السياسية، رغم أنها لا تزال ضعيفة وبعيدة عن المجال الصناعي الحديث والذي كما يبدو أنها سياسة مقصودة يراد بها إضعاف الطبقة الوسطى الصناعية وإبقاء البلد خاضعاً لموارد النفط المالية والاستيراد من الخارج وأن يبقى مكشوفاً لها، إضافة إلى إبقاء المجتمع العراقي مجتمعاً عشائريا استخراجا واستهلاكيا غير منتج للسلع الزراعية والصناعية يستهلك دخله القومي دون أن يعظم الثروة الوطنية ويحقق التراكم المنشود وبما يسهم في تغيير بنية الاقتصاد الوطني وبنية الدخل القومي والبنية الاجتماعية وكذلك الوعي الاجتماعي والديني في البلاد، إنها سياسة خطرة لا يمكن مواجهتها إلا بتحالف القوى الديمقراطية من مختلف الفئات الاجتماعية وعلى مستوى العراق كله.

إلا أن هذا التوجه نحو قوى اليسار والقوى الديمقراطية الأخرى باعتبارها قوى سياسية وأحزاب وطنية غير كاف لمواجهة تحالفات سياسية يمينية، سواء أكانت إسلامية سياسية طائفية أم قومية، ما لم يجر التحرك على عدة اتجاهات أساسية في المجتمع العراقي، وهي:

أ- نحو منظمات المجتمع المدني الديمقراطية مثل النقابات العمالية والمهنية الكثيرة في العراق والجمعيات العاملة في مجالات الفنون والآداب والموسيقى والغناء والثقافة بشكل عام للتأثير الإيجابي عليها للمشاركة في الحياة العامة والانتخابات مع بقائها مستقلة من حيث المبدأ سياسياً.

ب- التوجه صوب الشبيبة العراقية، من النساء والرجال، التي تشكل نسبة عالية من سكان العراق والتي يهمها أن تعيش في أجواء الحرية والديمقراطية ورفع القيود المحددة لحركتها ونشاطاتها المتنوعة وضمان توفير كل مستلزمات تطورها الفكري والاجتماعي والفني والرياضي... الخ.

ج- التوجه صوب النساء العراقيات اللواتي حُرمن من الكثير من حقوقهن المشروعة والعادلة في الدستور أولاً، وفي الحياة العملية والممارسة اليومية ثانياً، وخضوعهن لإجراءات وعادات وتقاليد بالية تحط من مكانة ودور واستقلالية شخصية المرأة وكأنها إنسان من الدرجة الثانية.

إن النساء في العراق يشكلن قوة كبيرة فهن أكثر من نصف المجتمع ويهيمن على نسبة كبيرة منهن الجهل والأمية والخشية من التقاليد والعادات ومن الرجل، إضافة إلى دور المؤسسات الدينية والكثير من شيوخ الدين في تعميق هذه الوجهة السلبية في حياة المرأة. نحن بحاجة إلى توعية تنويرية في المجتمع النسوي العراقي، بحاجة إلى رفع الغشاوة عن عيون وعقول الغالبية العظمى منهن، علينا أن نبدأ مجدداً في العمل الدؤوب لتغيير واقع المرأة ووعيها ودورها في المجتمع وفي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية، إنها المهمة الكبيرة التي يفترض أن تنهض بها القوى الديمقراطية لأن غيرها من القوى لا يريد للمرأة غير الحالة الراهنة أو أكثر غوصاً في الجهل والأمية ومزيداً من الاختفاء وراء الحجاب.

د- وعلى القوى الديمقراطية أن تتوجه صوب أتباع القوميات الأخرى وأتباع الأديان الأخرى أيضاً، هذه الجماعات السكانية تعاني اليوم من التمييز في المواطنة وفي التعامل اليومي والتي تواجه أخطار الموت على أيدي القوى الإرهابية المتطرفة والطائفية المقيتة، رغم أن قوى الإرهاب تلاحق الشعب العراقي كله، ولكن هناك نية مبيتة لدى الأوساط الإسلامية السياسية الإرهابية والكثير من القوى الطائفية المتطرفة التي تسعى إلى "تنظيف العراق!" من أتباع هذه القوميات وأتباع الأديان الأخرى. وعلينا أن نلاحظ ذلك بوضوح كبير، إذ ما جرى مع المسيحيين والصابئة المندائيين أو الإيزيديين المقيمين في الأقضية والنواحي التابعة لمحافظة نينوى إدارياً يمكن أن يتكرر في كل لحظة. إننا إذ نعمل بحرص ومسؤولية للحفاظ على حياة هؤلاء الناس، نحافظ في الوقت نفسه على التنوع الرائع في الحياة القومية والدينية في العراق، فهو موزائيك جميل وينبغي منع هدمه.

هـ . إن العمل في هذه الأوساط الاجتماعية والفئات العمرية المختلفة يستوجب صياغة شعارات تمس مصالحهم الآنية وحاجاتهم المشروعة الراهنة والابتعاد عن تلك الأهداف المستقبلية التي يفترض أن يتضمنها برنامج حزب سياسي يساري أو ديمقراطي بشكل عام، إذ أن البرنامج مطروح للنقاش على المجتمع كله ويمكن ترويجه باستمرار، في حين أن البرنامج الانتخابي يفترض أن يتضمن ما هو راهن وعملي يوضع في المقدمة من الحملة الانتخابية والتحري عن السبل في كسب هؤلاء الناس للمطالبة بتحقيق تلك الأهداف، مثل الكهرباء أو الماء أو النقل أو العمل أو تنظيف الشوارع وتخليص الناس من أكوام القمامة وتعمير الشوارع المدمرة وإقامة ساحات للرياضة أو توفير ملاعب للأطفال أو تأمين الكتب الدراسية أو تنظيم القبول في الجامعات والكليات والبعثات الدراسية والزمالات التي تمس الطلبة مباشرة وعائلاتهم لمنع استخدام أساليب غير نظيفة، أو استعادة بناء مجلس الخدمة العامة لتجنب المحسوبية والمنسوبية والمحاصصة الطائفية، أو مكافحة الفساد المالي والإداري ابتداء من نشاط الرئاسات الثلاث والوزراء والوزارات والمؤسسات ومجالس المحافظات، وتنظيم التجارة الخارجية والداخلية والرقابة على النوعية من خلال هيئة المقاييس وضبط أسعار السلع وسبل تنظيم الدعم الحكومي والكوبونات للعائلات الكادحة والمحتاجة فقط....الخ.

إن الانتخابات القادمة تستوجب تكثيف العمل المشترك لكل القوى الديمقراطية والعلمانية العراقية من أجل بناء جبهة سياسية واسعة أو تحالف واسع لصالح خوض الانتخابات والتي ستكون قاعدة وأساساً جيداً لبناء التحالف الاستراتيجي المنشود، إن النجاحات الصغيرة هي التي تخلق أرضية مشتركة لنجاحات أكبر وعلاقات أمتن وتقرب تدريجياً من الفهم المتبادل لما يحتاجه العراق خلال الفترة القادمة.

لنعمل من أجل رفع الهمم لتحقيق ما عجزنا عن تحقيقه حتى الآن رغم الجهود المبذولة والتي كما يبدو لم تكن كافية، كما جاء في مقالة الدكتور حسان عاكف، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي. إن إدراك المصاعب التي تواجه تحقيق مثل هذه العملية لا يمنع من العمل من أجلها، بل يتطلب المزيد من الجهد ومن الجميع لضمان الوصول بأقرب فرصة ممكنة لتحقيق ذلك، وأن نستمر في الحفاظ عليه وتطويره وليس نسيانه بعد الانتهاء من الانتخابات أيا كانت النتائج التي يمكن أن يخرج بها تحالف القوى الديمقراطية العراقية.

من المفيد أن يستعيد تحالف "مدنيون" دوره ويتوسع مع قوى ديمقراطية أخرى ليصبح قادراً على التأثير الإيجابي في الانتخابات القادمة.

المسيرة طويلة والمهمات كثيرة ومعقدة، ولكنها تستحق وتستوجب بذل المزيد من الجهد لصالح تأمين مستلزمات تحقيقها ولو على مراحل.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com